

عمـــان : الاثنين ١٦ رمضان سنة ١٣٨٤ هـ : الموافـــق ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ م. العدد ١٨ ١٨

الفريس

صفيحه	
٥٠	قانون رقم (١) لسنة ١٩٦٥ - قانون الحجاري العامة في منطقة امانة العاصمة
04	قانون رقم (۲) لسنة ١٩٦٥ - قانون معدل لقانون العمل
77	قانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٥ / قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين
79	قانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٥ / قانون معدل لقانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة
٧١	نظام رقم (٤) لسنة ١٩٦٥ - نظام رسوم الانتاج المحلي على محضرات الغسل الكيماويه المعدل
٧٣	نظام رقم (٥) لسنة ١٩٦٥ نظام هيأة العلماء المعدل
72	نظام رقم (٦) لسنة ١٩٦٥ نظام معدل لنظام اللوازم والانشاءات للقوات الاردنية المسلحة
٧o	لظام رقم (٧) لسنة ١٩٦٥ نظام مكتب التسويق الزراعي الممدل
77	نظام رقم (٨) لسنة ١٩٦٥ فظام مراقبة الاستيراد المعدل
٧v	اعلانان صادران بموجب المادة ٩٤ من الدستور
YV	امر دفاع رقم (١) لسنة ١٩٦٥ صادر عن رئيس الوزراء
٧٨	قرار صادر عن وزير الاقتصاد الوطني



طبعة القوات المسلحة الاردلية

خود الحسبرُ للفلط منكرَ الملكة للفرونية المحاتمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (١) لسنة ١٩٦٥

قانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة

المادة ١ ... يسمى هذا القانون (قانون الحجاري العامة في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ

المادة ٢ ــ تعني كلمة (عقار) اي بناء معد السكن وتشمل الدائرة والمدرسة والحسانوت والمعدل والمستودع والكراج واي بناء آخر يقيم فيه الناس او يستخدمونه وبه مجرى مستعمل لتصريف المياه القذرة او كان مما يرى طبيب امانة العاصمة ضرورة احداث مجرى له كالعرصات المشغلة .

وتعني كلمة (المالك) الشخص المسجل باسمه العقــــار واذا لم يكن مسجلا فتعني الشخصاللي يتقاضى بدل ايجار ذلك العقار او المتصرف به ، وتشمل وكيل المالك ووصيه وو ليه و القيم . وتمني كلمة (مجرى عام) اي مجرى المياه المستعملة يقع خارج العقار بما في ذلك الوصلات

وتعني كلمة (مجرى خاص) اي مجرى للمياه المستعملة يقع داخل العقار بما في ذلك الوصلات الداخلية والحارجية المعدة لربط المجرى الحاص بالمجرى العام .

المادة ٣ ــ تخضع العقارات الكاثنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشرين سنة تبتدىء من ١٩٦٤/٤ الدلع مساهمة سنوية مقطوعة تعادل ثلاثة في الماثة ٣٪ من بدل الايجار الصافي المقدر لغايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .

المادة ٤ — (أ) اذا انشىء أي عقار خلال الفترة المشار اليها في المادة الثالثة فانه يخضع خلال المدة الباقية من العشرين سنة لدفع نفس المساهمة المشار اليها في المادة المذكورة اعتباراً من تاريخ اكمال البناء التي كان فيها العقار قائمًا ويستمر دفعها فيد اعادة انشائه حتى تنتهي بقية مدة العشرين سنة

المادة ٥ ــ رغما عما جاء في المادة الثالثة من هذا القانون يستوفى مبلغ المساهمة السنوية عـــن السنوات الخمس الأولى اعتباراً من تاريخ ١ /٤/٤/٤ اما مبالغ المساهمة عن السنوات الباقية فتستحق في اول نسيان من الله المسالمن كل الشاء التي السنين التي تاريخ ربط الم

المادة ٦ — (أ) تعفى من تأدية المساهمة المشار اليها في المواد السابقة العقارات المعدة للعبادة .

(ب) تنتهـي المساهمة بانتهاء مدة العشرين سنة المذكورة في المادة الثالثة من هذا القــــانون ولا يجوز للأمانة تحصيل اي مبلغ سوى ما استحق لها خلال المدة المذكورة .

المادة ٧ -- تتولى امانة العاصمة على نفقتها ايصال المجرى الحاص بالعقار بالمجاري العامة ويحق لمستخدميها او من تفوضه بالقيام بالاعمال ، اللخول الى العقار لهذا الغرض .

المادة ٨ ــ يحدد مجلس امانة العاصمة بقرار يصدره وينشر للعموم ثلاث مرات في ثلاث صحف محلية على الأقل المنطقة او المناطق التي يباشر فيها العمل من اجل ربط المجارى الحصوصية بالمجاري العامة .

المادة ٩ – تتولى امانة العاصمة المراقبة إعلى صيانة جميع المجاري الحاصة التي تقع ضمن منطقتها وابقائها بحالة جيدة ويجوز لها ان تجري فيها ما تستصوبه من توسيع او تغيير او تحسين كما يجوز لها ان تأمربتعطيل او سد او هدم ما تر اه عديم الفائدة او غير ضروري .

المادة ١٠ – (١) كل من : –

يعارض اجراءات ربط المجاري الحاصة بالحجاري العامة ، او

ب ــ يسمح بتفريغ مادة جامدة او سائلة في المجاري العامة بطريقة تعطل مجراها او بصورة تضر بها او أن يقوم بأي عمل يضر بهذه المجاري ، أو

ج ـ كان مالكا « لاي عقار يوجد فيه مجرى خاص او حفرة امتصاصية وتخلف وأهمل تغيبر او تعمير ذلك المجرى او الحفرة بعد ان بلغ اخطارا خطيا بدلك من قبل امانــــة العاصمة وانشأ اي مجرى او حفرة جديدة دون موافقتها يعتبر انهارتكب جرماويعاقب لدى ادانته من قبل محكمه امانة العاصمة بغرامة لا تزيد عن ثلاثين دينارا ، .

(٢) يجوز لمجلس الأمانة ان يتخذ التدابير لتغيير او اصلاح المجرى او الحفرة او ازالة ذلك حسب مقتضي الحال ويتحمل ذلك الشخص النفقات التي قد تتكبدها الامانة بتنفيذ هذا الامر .

المادة ١١ ــ تجبي امانة العاصمة المبالغ والنفقات التي تستحق لها بمقتضى هذا القانون كما تجبي اموال البلديـــة ، وتكون من جملة وارداتها 🛪

المادة ١٢ ــ يحق لمجاس امانة العاصمة بموافقة مجاس الوزراء ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذ االقانون .

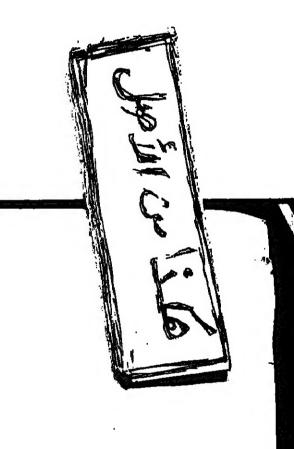
المادة ١٣ _ رئيس الوزراء ووزيرا العدلية والداخلية مكلفون بتنفيد احكام هذا القانون .

1970/1/4

رثيس الوزراء بهجت التلهوني

وزير الغدليسة بهجت التلهوني

وزير الداخلية محمد نزال العرموطي



المادة ٤ – الانظمة:

يستعاض عن المادة الثالثة من القانون الاصلي بما يلي : ــ

٣ ﴾ يَجُوز لحِبُلُسُ الوزراء بناء على توصية وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يصدر انظمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٥ – تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي بحيث نضاف كلمة و والعمل » بعد عبارة و وزير الشؤون الاجتماعية » حيثما وردت في هذه المادة :

المادة ٦ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي باستبدال الفقرة (١) منها بالفقرة التالية : _

١ - تطبق المواد ٢٩، ٣٥، ٣٥، ٥١، ٥١، ٥١، ٢٥، ٢٥ حسب مقتضيات الحال ، على العمال الله ي يشتغلون في المؤسسات المنتظمة وعلى عمال الطرق والسكك الحديدية ووسائط النقل البرية والجوية بما في ذلك عمال تفريغ البضائع وتحميلها في الموانيء (باستثناء المنصوص عليهم في المادة و ١٥.

المادة ٧ _ صلاحيات مفتش العمل:

تستبدل المادة العاشرة من القانون الاصلي بما يلي : ـــ

١٠ مع مراعاة الانظمة التي يصدرها مجلس الوزراء بموجب هـــذا القانون تعطى للمفتشين المعينين بموجب الفصل الثاني من هـــذا القانون الصلاحيات التالية بغية تمكينهم مـــن القيام واجباتهم : -

أ ــ الدخول مع اي موظف محتص حكومياً « كان او بلدياً » اي محل عام يستعمل ، او تكون لديهم اسباب معقولة تجعلهم يعتقدون بأنـــه يستعمل كمكان للعمل وينطبق عليه اي من الاحكام القانونية المتعلقة بالاستخدام :

ب ان يفتش مثل هذا المحل والآلات وان يفحص السجلات والقيود الحاصة بالعسمال والمتوجب حفظها وان يحصل على البيانات اللازمة من اى شخص او اشخاص سواء في المحل نفسه او خارجة حسما يرى ذلك ضرورياً لتأمين تطبيق هذا القانون .

المادة ٨ ــ الاطباء المحكمون :

تستبدل المادة (١١) من القانون الاصلي بما يلي : -

المادة ٩ ــ تعدل المادة (١٣) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها تحت رقم (٥): -

فقرة (٥) _ أ _ يجوز للوزير ان يطلب مسن مكاتب الاستخدام ان تتخذ اجراءات خاصـة لتسجيل وتشغيل الباحثين عـن العمل ويجــوز لطالب الاستحدام ان يطلب اعتباره باحثا عن العمل ويترتب عــلى موظف الاستخدام المحتص ان يعتبره كذلك ، ما لم بثت العكس ه

نحد المسير للفك ملك الملكة للفادونية المحاتمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (۲) لسنة ۱۹۲۵

قانون معدل لقانون العمل

00-₩-00

المادة ١ – يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون العمل لسنة ١٩٦٥) ويقــــرأ مع القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ ، المشار اليـــه فيما يلي بالقانون الاصلي ، كقانون واحد ويعمل به مـــن تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة الاولى من القانون الاصلي ، وذلك بالاستعاضة عن الفقرة (٢) منها بما يلي : ـــ

أ ــ موظفي الحكومة والبلديات :

ب- الاشخاص المستحدمين في الاعمال الزراعية والري .

ج – خدم البيوت وبستانيي وطهاة المنازل ومن في حكمهم .

د ــ افراد العائلة الذين يعملون في مشاريع العائلة .

المادة ٣ ــ تعدل المادة الثانية من القانون الأصلي بالاستعاضة عن الفقرات ٥٩ هو ١٠، بالفقرات التالية : -

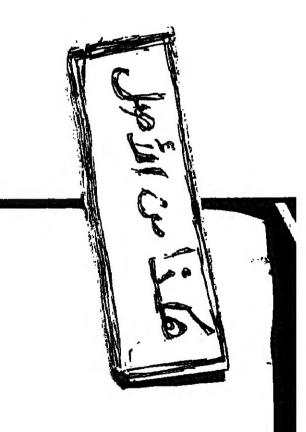
٥ – تعني لفظة (معين) المعين بمقتضى هذا القانون او الانظمة الصادرة بموجبه .

٨ - تعني لفظة (الاجر) ما يتقاضاة العامل مــن صاحب العمل بموجب عقد عمل كتابياً كان
او شفوياً معبراً عنه بالنقد او بالعين او بحصته من الارباح او بالعمولــة (الكمسيون) او
على اساس العمل بالقطعة .

1- تعني لفظة (عامل) كل شخص يعمل تحت امرة صاحب عمل مقابل اجر وبموجب عقد عمل بالمعنى المقصود من المادة (١٤) و عقد عمل للتدريب بالمعنى المقصود من المادة (١٤) و يكون اثناء العمل تحت اشراف او ادارة صاحب العمل وفي مكان العمل وتشمل ايضاً كل شخص يبحث عن عمل باجر ،

وتضاف الفقرة التالية تحت ينقم ١١٥٥) عدين

المستورة (الشخص العاجز عن العداد) كل شخص سائت حالته الصحية او العقلية الى المحد المستورة والعقلية الى المحد المستورة عد المستورة على المستورة المس



الماده ١٢ – تعدل الماده (١٦) من القانون الأصلي بأستبدال الفقرتين ١ و ٢ بما يلي : –

١ -- ١ -- يحق لصاحب العمل أنهاء عقد أستخدام أى عامل استخدم لمدة غير محدوده في أى وقت خلال الشهور الثلاثة الأولى من أستخدامه (التي تعتبر مدة تحت التجربـــه)
 دون أشعار او مكافأة .

ب - أما بعد المنة الملكورة وهي مدة التجربه (مسع مراعاة الحالات المنصوص عليها في المساده ١٧) فيحق لصاحب العمل أنهاء عقد الاستخدام بسبب أعادة التنظيم في المؤسسة ، أو بسبب زيادة عدد العمال ، أو عدم ملائمتهم العمل ، أو أي سبب آخر يراه غير منصوص عليه في الماده ١٧ مقابل أشعار لمدة أسبوع أو دفع بدل الاشعار للعامل اللدي يشتغل بالساعه أو اليوم أو الاسبوع أو بالقطعه أو مقابل أشعار لمدة شهر أو دفع بدل أشعار ، أعمال المشاهره .

ج - يعمل الحسام، بموجب هذه المادة على أساس أجر آخر شهر تقاضاه العامل عند إنهاء أستخدامه مضافاً اليه جميع العلاوات المدفوعه بأستثناء الأجور عن العمل الأضائي : أما أذا أشتغل العامل في مكان العمل بالقطعه فيحسب الاجر على أساس مكاسبه خلال الشهرين الاخيرين من استخدامه .

د _ أذا أنهى صاحب العمل استخدام عامل خلال مدة التجربه ، ثم أعاد استخدامـــه خلال شهر من تاريخ أنهاء استخدامه، فأن خدمته في مثل هذه الحالة تعتبر متواصله .

٢ ـ أذا رغب العامل في أنهاء عقد استخدامه المبرم لمسدة غير محدوده فيترتب عليه أن يرسل اشعار آلمدة أسبوع او شهر بالطريقة ذاتها ، وأذا لم يقم بدلك يغرم ببدل الأشعار .

الماده ١٣ إ ـ يستعاض عن الماده (١٧) من القانون الأصلي بما يلي : -

الماده ۱۷ ـــ الفصل دون أشعار او مكافــــأه

يجوز لصاحب العمل أنهاء عقد عمل لمدة غير محدودة ، او عقد عمل لمدة محدوده قبل أنتهاء المده المحدوده في العقد او لعمل معين ، قبل انجازالعمل الذي ابرم العقد من أجله دون أشعار ، او بدل اشعار مع أعفائه من دفع المكافآت المنصوص عليها في الماده ١٩ في الحالات التاليه : --

أ ... أذا كان العامل قد عرض ، عن قصد ، حياته او حياة غيره من العيال للمخطر أثناء العمل ، او بضائعه او تسبب عن قصد ، بالحاق أضرار مادية ذات أهمية لمنتوجات صاحب العمل ، او بضائعه او أدواته او أنشاءاته .

ب ... أذا عاد العامل وتسبب بالحاق أضرار مادية ذات أهمية لمنتوجات صاحب العمل او بضائعه او أدواته وأمواله ، نتيجة أهمالـــه ، شريطة ان يكون قد اللر كتابياً او شفهياً ، يحضور شاهدين أو أكثر :

ج . أذا تعمد العامل ، او أهمل نقل أية أداة او آلة لها مساس بسلامة العمال مــن مكانبها الذي وضعت فيه لحفظ سلامته وسلامة غيره من العمال في المؤسسه او المصنع . ب... لمكاتب الاستخدام ان ثقيم المقدرة المهنية للمسجلين لديها كبا-ثين عن العمل وان تعمم كفاءاتهم على اصحاب الاعمال لتأمين العمل المنا- ب لكل منهم .

جـ يترتب على مكاتب الاستخدام ان توفر الباحثين عن العمـ ل المسجاين الديها
 الارشاد المهني والتدريب اللازم الذين يؤهلانهم للقيام بالاعـــال المناسبة لكل
 منهم كل ما امكن ذلك .

المادة ١٠ ــ تعدل المادة (١٤) من القانون الاصلي كما يلي : ـــ

أ - تستبدل عبارة و بين الثانية عشرة والثامنة عشرة وبالفقرة (١) منها بعبارة « بين الثالثة عشرة والثامنة عشرة » .

ب- تعدل الفقرة (٢) باستبدال كلمة « بلغ » بكلمة ، أم . .

الماده ١١ ــ تعدل الماده (١٥) من القانون الأصلي بالاستعاضة عنها بالمادة التالير : ـــ

الماده 10 – 1 – عقد العمل هو اتفاق شفهي او كنابي صريح او ضمني ، يتعهد العامل بمقتضاه أن يعمل لدى صاحب العمل وتحت أشرافه او أدارته مقابل أجر ويكون عقد العمل لمدة محدودة او غير محدودة ولعمل معين او غير معين .

٢ - تنفيذاً للغايات المقصودة من هذا القانون يعتبر العامل المعين لمدة غير محا.ودة بأنه يعمل باستمرار الى ان ينهي صاحب العمل استخدامه بموجب احكام هذا القانون، ا.ا في الحالات التي يستخدم فيها العامل لمدة محدودة فيعتبر بأنه مستمر في عمله خلال تلك المهادة ، بغض النظر عن الآيام التي لا عمل له فيها اثناء تلك المده .

٣ - يعتبر العامل الذي يستخدم بأنتظام بالقطعه في محسل العمل او للقيام بسلسلة من الأعمال
 بالقطعه بأنه عامل مستخدم لمدة غير محدوده ..

٤ - اذا دخل في عقد العمل فريق ثالث مفوض عـــن صاحب العمل فيكون صاحب العمل
 مازماً بالعقد .

- يظل عقد العمل معمولاً به بغض النظر عن تغيير صاحب العمل اما بسبب نقل المشروع او بيعه او أنتقالـــه بطريق الأرث ويظل صاحب العمل الاصلي والجديد مسؤولين بالتضامن مدة سنة أشهر عن تنفيذ الالتزامات الناجمه عن العقد والمستحقة الأداء قبـــل تاريخ التغيير وبعد أنقضاء سنة اشهر على ذلك يتحمل صاحب العمل الجديد المسؤولية وحده .

٧ - بحب أن يحرر عقد العمل كتابة باللغة العربية وينسختين يحتفظ كل من الطرفين بنسخة منها وأدا لم ينظم عقد كهذا جاز للعامل أثبات حقوقة عليه طرق الأثبات القانونيه .
 ٨ - لا يجوز أن يقل أحد العامل في مال التي الله المن الدين المنافقة المنافقة

^ - لا يجوز أن يقل أجر العامل في عقب العمل على الحد الرين من الاجر الذي ينطبق على حالته

- ج ــ اذا ترك العامل عمله لاي سبب من الاسباب الواردة في المادة (١٨).
- د نعتبر الفواصل التي تقع بين عمل واخر ، ولا زيد على شهر كأنها مدة استخدام متواصلة وذلك حين حساب المكافأة .
 - هـ حيثًا تترك عاملة عملها بسبب الزواج.
 - و حيثًا يدعى العامل للالتحاق بالحدمة العسكرية .
- ٢ تحسب المكافأة المستحقة بموجب الفقرة (١)من هذه المادة على اساس اجر شهر واحد ، للعامل الذي يشتغل باحِر شهري ، او اربعة اسابيع للعامل الذي لا يعمـــل باجر شهري ، عن كل سنة من السنوات الثلاث الاولى من استخدامه ، واجور نصف شهر لكل عامل شهري ، او اجور اسبوعين لكل عامل يعمل باجر غير شهري ،عن كل سنة من السنوات التالية ، بحيث لا تزيد مجموع المكافأه عن اجور تسعة اشهر في الحالـــة الاولى ، واجور (٣٦) اسبوعاً في الحالة الاخرى :

ويستحق العامل مكافأة نسبية عني المده التي قضاها في الحدمه خلال السنة شريطسة ان يكون العامل قد اشتغل مدة اكثر من ستة اشهر بصورة متواصلة وتحسب المكافأة علىاساس اخر اجر تقاضاه العامل خلال استخدامه مضافا اليه جميع ما تقاضاه من علاوات في تلك المدة باستثناء الاجور المستحقة عن العمل الاضائي ، اما اذا كان العامل يتقاضي اجراً على اساس القطعه فتحسب المكافأة ينسبة مكاسبه خلال الساعات العادية عن الاشهر الستة الاخيره من استخدامه ، بما في ذلك جميع علاواته المنتظمة .

- ٣ ــ ايفاء بالغايات المقصوده من هذه المادة، لا تعتبر حالات الاستخدام التي سبقت١٦ نيسان سنة ١٩٥٥ بانها حالات يستحق عنها العامل مكافأة الخدمة ، الا اذا كان مثل هذا العامل قد اكتسب حقوقًا سابقة بموجب عقد استخدام او اتفاق او قرار ، وكانت في مفردها او جملتها افضل من المزايا الممنوحة يموجب احكام هذا القانون :
- ٤ _ يحق للعامل الحاضع لنظام ادخار ، او توفير ، او صندوق ادخار او تقاعد او اي اتفـــاق خاص من هذا النبيل ، في حالة انهاء استخدامه ، الحصول على كافة الاستحقاقات الممنوحة له بموجب شروط النظام او الاتفاق الخاص المشار لهيا آنفاً وذلك بالاضافةللمكافأة المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة الا اذا نصت الشروط المذكورة على خلاف ذلك ، والتي يجب ان لا تتضمن اي نص يحرم العامل من استرداد ما دفعه لتلك الصناديق وذلك بالاضافة الى مبلغ لا يقل عيھ مقدار المكافأة التي يستحقها ه
- ه _ اذا توقي عامل بغير حوادث العمل وكان قد استخدم بصورة متواصلة مدة لا تقل عن ستة اشهر ، فان على صاحب العمل ان يدفع لورثة العامل الوارد ذكرهم في الذيل الثالث من الفصل الثاني عشر من هذا القانون مكافأة كما هو مبين بالفقرة (٧) من أهذه المسادة ، و تطبق على العامل المتوفي احكام الفقرة (٤) من هذه المادة ايضاً ٦
 - ٣ تعتبر مكافأة الحدمة بمثابة دين ممتاز بالمعنى القانوني لهذه الكلمة :

- د ــ أذا وجد أثناء العمل تحت تأثير مخدر تناوله دون وصفة طبيه ، او وجا. سكر اناً .
- هـ أذا وجد في مكان محظور من المصنع وفيه مواد الكبريت او غيره من ااواد المشتعله او أيـــة محملات أخرى معلن عنها بأنها خطره .
- و _ أذا أدين بأرتكابه جناية او جنحة شائنه ، او أذا اعتدى بالضرب او قام بأعمال خلقيه شائنه مع صاحب العمل او مدير المؤسسة او اي عامل آخر في المؤسسة او اتى بأعمال تعتبر اهانة كالشم والنحقير على صاحب العمل او مدير المؤسسة .
 - ز اذا افشى اسرار صاحب العمل التجارية او الصناعية الفنية او المالية .
- ح ــ اذا تغيب دون سبب مشروع ، اكثر من خمسة عشر يوما خلال السنة الواحده او اكثر من سيعة أيام متوالية ، على أن يسبق الفصل الذار كتابي بالبريد المسجل ، بعد غياب عشرة أيام في الحالة الاولى وثلاثة ايام في الحالة الثانية، ويعتبر مجمرد ارسال الانذار المسجل على عنوان العامل المسجل بينه كافية لتبرير عمل صاحب العمل .
- ط اذا استمر في مخالفة او امر العمل المعلنة التي يصدرها صاحب العمل وانذر مرتبن على الاقل بصوره كتابية في مناسبتين ، او شفهيا بحضور شاهدين او اكثر .
 - ى ــ اذا انتحل العامل شخصية غير صحيحة او قدم شهادات مزورة .
- ك عدم مراعاه التعليمات المعلن عنها واللازم اتباعها لسلامة العيمال والعمل ومخالفة شروط العمل ويشترط فى ذلك أن يتبح صاحب العمل للعامل فرصة لبيان الاسباب التي تحول دون فصله بدون مكافأة .

المادة ١٤ -- ترك العمل دون اشعــــار

- ١ _ في المادة (١٨) من القانون الاصلي يعدل البند (د) من الفقرة (١)بالشكل التالي : _ د ــ اعتداء صاحب العمل او مدير المؤسسة على العامل بالضرب او التحقير او اقتر فعمه او مع احد افراد عائلته جريمة اخلاقية ۽
 - ٢ يضاف الى الفقرة (١) بندجديد تحت حرف (ه)
- ه ــ اذا تخلف صاحب العمل ، بعد أن يكون قد تلقى من مدير دا رَّ ة العمل أو من مفتش العمل ، اشعاراً بضرورة تنفيذ احكام اية مادة من مواد هذا القانون،أو اي نظام، او امر صادر بمقتضى المادة (٤)منه ، شريطة أن يقتصر ذلك الاشعار على العامل المعني.

المادة ١٥ ـ المكافأة عن المدمة

- يستعاض عن المادة (١٩)من القانون الاصلي بالمادة التالية : ــــ
- ١٩ يجب على صاحب العبل ان يدفع للعامل الذي استمر في عله مدة لاتقل عن ستة اشهر ، مكافأة ، كما هو مبين بالفقرة (٢) من هذه المادة ، وذلك في جميع الحالات التالية (بالإضافة الى اي مكافأة بموجب المادة ١٦) : _
 - أ ادا انهى صاحب العمل استخدام عامل لاي سبب لم يرد ذكره في الماده (١٧).
- جيث لا يترجي المعويقل عليه عوجية المصل الكالي عشر من هذا القانون.



المادة ٢٠ ــ دعاوى الاجور

يستعاض عن المادة (٢٦) من القانون الأصلي بما يلي : ـــ

المادة ٢٦– ١ • يجوز لمجلس الوزراء بتنسيب من وزير الشؤون الاجهاعية والعمل ان يعين من هو اهل لان يتولى سلطة النظر في دعـــاوى الاجور في منطقة معينـــة ، وفي

الادعاءات الناجمة عن حسميات في اجور اي عامل مستخدم في تلك المنطقة ، او عن نقص اجوره ، او تأخير دفعها وببت فيها يصورة مستعجلة .

ويشترط في ذلك ان يكون العامل حين الادعاء باجراء مثل هذا الحسم او النقص او التأخر ، لا يزال مستخدماً لدى صاحب العمل . وفي حالة عدم توافر هذا الشرط يقدم العامل ادعائه الى المحكمة المدنية :

لا تكون هذه السلطة ملزمة باتباع الاجراءات والاصول المتبعة في المحاكم النظامية
 وتكون لها نفس الصلاحيات الممنوحة للمحاكم النظامية في الامور التالية : ___

أ _ اجبار اى شخص بالمثول امامها واستجوابه بعد القسم ، و

ب اجبار اي طرف من الاطراف المعنية على تقديم المستندات والبيانات
 التي يراها ضرورية للفصل في القضية .

٣ . يجوز لكل من الطرفين المتنازعين تركيل من ينوم، عنهما امام السلطة المختصة .

ع نقدم الادعاءات من العامل نفسه ، او مـن نقابة العمال بالنيابة عنه كنابه ، و يجوز للسلطة ان تطلب الى صاحب العمل ـ ضمن المدة التي تعينهـ ا للدفوعة يدفع الى العامل الاجور المحسومة بصورة غير قانونية ، او الاجور غير المدفوعة او المستحقة الاداء او التي تأخر عن دفعها في المدة المعينة لهذا الغرض بالاضافة الى اي تعويض تقرره ، شريطة ان لا يتعدى مقدار التعويض المبلغ المحسوم او غير المدفوع خلال فترة الاجور ، ويشترط في ذلك ان لا يازم صاحب العمل بدفع تعويض عن الاجور الناقصة او المتأخر دفعها اذا اقتنعت السلطةان التأخر كان ناجها عن خطأ بحسن نية ، او عن نزاع على المبلغ الواجب دفعه او عن حدوث حالة طارئة او عن تخلف العامل عن المطالبة بالدفع او قبوله .

المادة ١٦ ــ الدعاوى الناشئة عن عقد العمل الفردي

يستعاض عن المادة (٢٠) من القانون الاصلي بما يلي : ـــ

أ- تنظر المحاكم المدنية في الدعاوى الناسئة عن عقود العمل الفردية بصورة مستعجلة مقدمة على
 سواها من القضايا الاحرى .

ب- مع مراعاة احكام قانون حكام الصلح ، يستأنف قرار المحكمة خلال عشرة ايام ابتداء من اليوم التالي لتبليغه اذا كان غيابياً ويترتب على الحكمة ان تفصل بالاستئناف خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود القضية الى ديوانها ج - اذا تبين للمحكمة المختصة ان الفصل كان تعسفياً ونحالفاً لاحكام المادتين ١٦ و ١٧ يجوز لها اعدار امر الى صاحب العمل باعادة استخدام العامل او ان يدفع تعويضاً بالاضافة الل المكافأة وبدل الاشعار المنصوص عليهما في المادتين ١٦ و ١٩ شريطة ان لا يتجاوز مجموع المكافأة وبدل الاشعار المنصوص عليهما في المادتين ١٦ و ١٩ شريطة ان لا يتجاوز مجموع مقدار هذا التعويض اجرة اسبوع عن كل ثلاثة اشهر خدمة و ان لا يتجاوز مجموع التعويض الكامل عن اجرة شهرين .

د – تعفى كافةالاجراءاتاللازمةلتنفيذ احكام هذه المادةلةنفيذالقرارات المتخذة بشأنها من الرسوم ١٧ – المفاه ضة

يستعاض عن المادة (٢٢) من القانون الاصلي بما يلي : ـــ

يجوز لاصحاب الاعمال او جماعات منهم او منضماتهم ، ان يبرموا اتفاقات جماعيـــة مع نقابات العمال ، او اتحاداتهم ويكون الاتفاق الجماعي ملزما للموقعين عليه ولجميع الاشخاص الذين ابرم بالنيابة عنهم .

المادة ١٨ – تضاف المادة التالية بعد المادة (٢٣) من القانون الاصلي مباشرة : –

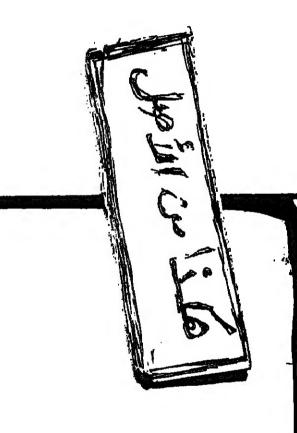
الماده ۲۳ ــ مكرر د

١ - كل عامل يرفض او يهمل اي حكم من احكام اتفاقية جهاعية ملزمة له (عملت بموجبهذا الفصل) يحكم عليه بعد ادانته للمرة الاولى بغرامة لا تزيد على دينارين وفي حالة التكرار تضاعف الغرامة .

٢ - كل صاحب عمل يهمل او يرفض تنفيذ اي حكم من احكام اتفاقية جماعيه ملزمة له (عملت بموجب هذا الفصل) يحكم عليه في كل مرة يدان فيها بغرامة لا تتجاوز العشرة دنانير .
 المادة ١٩ - حماية الاجور

يستعاض عن الفقرة (٢) من المادة (٢٥) من القانون الاصلي بما يلي : _

٢ - يجوز لصاحب العمل ان يفرض الغرامة على اي عامل او ان يوقفه عن العمل بدون اجر اذا اقترف اي فعل او اهمال مخالفا بذلك التعليات الكتابية المعلن عنها في المؤسسة بعد ان يكون قد حصل على اذن مسبق من مدير دائرة العمل بها شريطة ان يكون قد اللر العامل مرة واحدة لكل مخالفة خطيا او امام شهود على ان لاتزيد الغرامة عن ثلاثة اضعاف اجوره اليومية او ان يوقفه عن العمل ابكتر من ثلاثة ايام بسبب ارتكابه مخالفة واحدة و يجب ان لايزيد مقدار الغرامة على اية حاله من قلائة ايام خلال الشهر الواحد ولا تفرض لايزيد مقدار الغرامة على اي عامل بعد القضاء ثلاثين يوما على تاريخ ارتكابه الخالفة ، اية عقوبة او غرامة على اي عامل بعد القضاء ثلاثين يوما على تاريخ ارتكابه الخالفة ، وتسجل الغرامات في سجل خاض بما توقيع القبالية في صندوق مشرك لمنفعة العمال .



الماده ٢٦ ــ يوم العطلـــة الاسبوعية

تعدل الماده (٤١) من القانون الاصلي كما يلي : ـــ

أ ــ يعتبر نص المادة المذكورة فقرة رقم (١) :

ب - تضاف الفقر تان التاليتان : -

٧ ... كل هامل اشتغل في مؤسسه منتظمه ستة أيام متواصلة قبل يوم العطله الاسبوعيه يستحتى اجراً عن يوم العطلة مقداره معدل اجره اليومي خلال الايام الستة التي اشتغلها دون الاجر عن العمل الاضافي . واذا كان العامل يشتغل على حساب القطعه في مكان العمل فيحسب اجره عن يوم العطله على أساس عمله في الساعات المحدوده التي اشتغلها في الايام الدة التي سبقت يوم العطله . أما اذا اشتغل العامل مدة اربعة ايام او اكثر من الاسبوع فيستحتى اجرا عن العطلة بنسبة الايام التي عمل بها في الاسبوع من اجره اليومي اذا لم يتغيب عن العمل بأختياره و تعتبر أيام الاجازة السنوية المنصوص عنها في الماده ٤٥ وأيام العمل التي تغلق فيها المؤسسة بمثابة ايام عمل يستحتى الاجر عنها .

٣ _ تطبق هذه الماده بعد شهر من نشر هذا التعديل في الجريدة الرسمية شريطة أن لا يؤثر ذلك على الحقوق المكتسبة للعمال بهذا الشأن .

الماده ٧٧ ــ تعدل الماده (٤٣) من القانون الاصلي وذلك بالاستعاضة عنها بالنص التالي : ـــ

أ _ حيثاً يعتقد بأن مثل هذا العمل ضروري في حالات تنزيل وتحميل البضائع من وعلى الباخره والتخليص عليها ونقل الركاب :

ب ــ حيثها يتأكد بأن معدل اشتغال العامل في السنة سوف لا يزيد على (٤٨) ساعــة في الاسم ع »

٣ - يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل بأمر يصدره تمديد ساعات العمل المنصوص عنها في المادتين ٣٧ و ٣٨ في نظام نوبات العمل التي تتطلب لأشباب فنيه ، الاستمرار في العمل من الجل تغيير العمال في كل نوبة ، شريطة المحافظة على حق العامل في الراحه الاسبوعيه المتصوص عنها في الماده (٤١) :

٧ • يتم تنفيذ قرارات السلطة ذات الاختصاص في دوائر الاجراء كأنها قرارات صادرة عن المجاكم النظامية ، شريطة ان لا تخضع المبالغ المحكوم بها للتقسيط .

۸ • تقبل الادعاءات المقدمة من العامل او من ينوب عنه امام السلطة وكذلك
 القرارات المرسلة الى دوائر الاجراء ، دون رسوم او طوابع .

و يقرر مجلس الوزراء بتنسيب مــن وزير الشؤون الاجتماعيــة والعمل مقدار المكافأة التي يجب منحها الى السلطة ذات الاختصاص وذلك بعـــد الحده بعين الاعتبار مقدار القضايا المقدمة اليها . هذا اذا تم العمل بعد الدوام الرسمي .

المادة ٢١ ــ تعدل المادة (٢٩) من القانون الاصلي باستبدال الفقرة (٥) منها بما يلي : ـــ

 عجب ان يعد في فناء كل مؤسسة منتظمة وفي مكان يسهل الوصول اليه مرحاض واحد لكل خمسة عشر عاملا او اقل ، كما يجب اعداد مراحيض منعزلة النساء والعاملات .

المادة ٢٧ ـ السلامــة

تضاف الى المادة (٣١) من القانون الاصلي الفقرة التالية برقم (٣) : _

على صاحب العمل ان يقدم نظارات واقية وقفازات واحدية او جزمات عندما تكون طبيعة
 العمل تعرض العامل للاخطار وتؤثر على سلامة العيون ، واليدين والقدمين .

المادة ٢٣ـــ ساعات العمل اليومية

يستعاض عن المادة (٣٧) من القانون الاصلي بالنص التالي : _

المادة ٢٤- ساعات العمل الاسبوعية

يستعاض عن المادة (٣٨) من القانون الاصلي بالنص التالي : _

المادة ٣٨ مع مراعاة ما نص عليه في المادتين ٤١ ، ٤٢ لا يجوز تشغيل العامـــل اكثر من ٤٨ ساعة في الاسبوع ولكن يجوز تشغيل العامل المستخدم (بفتح الـــــدال) في فندق او حالة أو مطعم او دار سيمًا او ما شابه ذلك من المؤسسات (٥٤)ساعة في الاسبوع .

الماده ٢٥ – فترات الاستراحه

يستعاض عن الماده (٣٩) من القانون الاصلي بها بلي أرب

مناب على المدة الالقل على فصوف مناعه الا المكان مناجعات متواصلة دون أعطائه فترة استراحه مدة المناب على المناف الم



عبوز لوزير الشؤون الاجماعية والعمل بعد الاستثناس برأى اى من منظمات اصحاب العمل
 او العمال المعنية ، ان يعين : –

أ _ الاستثناءات الدائمية من احكام للادتين ٣٧ ، ٣٨ التي يسمح بها في الاعمال التمهيدية او التكميلية في غير الساعات المحدوده او لفئة من العمال الذين يكون عملهم متقطعاً .

ب- الحالات الاستثنائية المؤتنة من احكام المادتين ٣٨٠٣٧ من اجل تلاقي وقوع خسارة في البضائع التي قد تتعرض للتلف او لتجنب اخطار عمل فني او من اجل تسلم اعمال معينه وتسليمها او ضبط حسابات معينه او لتمكين المؤسسة من القيام ببعض متطلبات الاعمال الطارئه بسبب ضغط العمل او اى ظرف قاهر .

ويجب في مثل هذه الحالات تحديد الحد الإعلى للساعات الاضافيه الممنوحه .

عبور لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يسمح بزيادة الساعات المعينه في المادتين ٣٧، ٣٨
 في الحالات التي يقتنع بها بأن هناك نقصا في الايدي العاملة او قلة في العمال الفنيين بـ

٢ – أ – يجب ان يحدد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الحالات التي يعمل فيها العمال زيادة عن الساعات الاسبوعية المحددة في المادة ٣٧ ، وكذلك عن الساعات الاسبوعية المحددة في المادة ٣٨ واعتبارها ساعات اضافية ويحق للعامل ان يتقاضى عنها اجراً و اضافيا » بنسبــة لاتقل عن ٢٥٪ زيادة عن اجره المعتاد عن الساعات المحددة في المادتين ٣٨،٣٧ ،

٧ - يجب ان تحدد الاستثناءات التي عينها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في الفقرة
 ٢-٣ من هذه المادة بحيث لاتزيد على سنة ه

الماده ٢٨ - تعدل الماده (٤٨) من القانون الاصلي بحدف كلمة (منتظمة » اينا وردت فيها ي

المادة ٢٩ _ سجل العمال والاعلانات

تعدل المادة (٤٩) من القانون الاصلي باستبدال الفقرة (١) بالفقرة التالية : ـــ

ا – بقتضي على مدير كل مؤسسة منتظمة ان يحتفظ بسجل خاص للعمال الأولاد وبسجل آخر
 للعمال الكبار يذكر فيه : __

أ - اسم كل عامل .

. 44

ر - الفئة التي ينتمي اليها . د - تاريخ ميلاد الولد العامل في بريد .

و - أية تفاصيل اخرى :

المادة ٢٠ ــ العقوبات

تعدل المادة (٣٥) من القانون الاصلي بحدف كلمة ير المنظمة ، منها.

المادة ٣١ ـــ مسؤولية صاحب العمل عن التعويض

تعدل المادة (٥٧) من القانون الاصلى باضافة الفقرة التالية الى البند الاول منها : ـــ

جـ اي ضرر جسياني نشأ عن حادث يعزى مباشرة لاهمال العامل عن قصد استعـــهال ادوات السلامة او الوقاية التي زود بها بقصد استعمالها او كانت قد صدرت له او امر باستعمالهــــا الا في الحالات التي يتوفى فيها العامل.

المادة ٣٢ ــ مقدار التعويض

تعدل الماده (٥٨) من القانون الأصلى باستبدال الفقرة (٢) منها بالفقرة التالية : -

٢ ــ اذا نشأ عن الضرر الجسماني و ذلك عن كل يوم من ايام عجزه الثابت بتقرير طبي صادر عن اللجنة الطبية اللواثية الى ان يتم شقاؤه .

المادة ٣٣ _ يعدل البند (١١) من الديل الاول التابع للفصل الثاني عشر من القانون الاصلي باستبدال كلمـــة و البد » بكلمة و الابهام » ويضاف اليها بند آخر بالنص التالي (فقدان سلامي اي اصبع باستثناء الابهام والسبابة ٢٪) :

المادة ٣٤ _ تعدل المادة ٦٨ _ من القانون الاصلي على الوجه التالية : _

۲۸ - ۱ - تعریفات

يكون للعبارات والكلمات التالية المعاني المخصصة لها ادناه : -

وتعني عبارة ، اللجنة الادارية ، الهبئة المسؤولة عن ادارة شؤون النقابة ،

وتعني كلمة ﴿ موظف نقابة العيمال ؛ اي عضو في لجنة الادارة ولا تشمل مدتق الحسابات :

٢ _ يعين وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مسجلا لنقابات العمال :

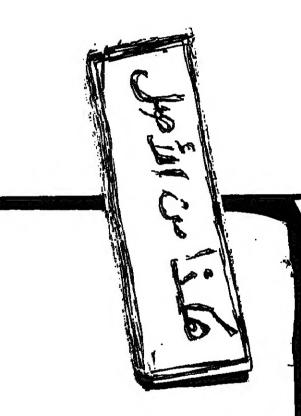
المادة ٣٥ ــ تضاف المادة التالية بعد المادة (٧٠) من القانون الاصلي مباشرة : ~ المادة ٧٠ ــ مكررة

انتساب النقابة للمنظمات الدولية ؟ يحق لاية نقابة عمال مسجلة بموجب هذا القانون الانضام الى اية منظمة عمالية دولية بعد موافقسة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

المادة ٣٦ ـ يستعاض عن المادة (٧٨) من القانون الأصلي بالمادة التالية : –

المادة ٧٨ ــ إلاتحادات المهنية والعامة

١ جبوز لنقابات العمال ان تنقدم بطلب الى المسجل لتسجيل العادات مهنية او الحادا عاماً ،
 ويكون لها صفة اعتباريه مع احتفاظ كل نقابة محقوقها الحاصة ه



الماده ٣٨ ــ تستدل المادة (١١٤) من القانون الاصلي بما يلي : ـــ

المادة ١١٤ – العقوبــات

- ١ تختص محاكم الصلح بالنظر في القضايا والمحالفات الناشئة عن محالفة احكام هذا القانون او
 اي نظام اوامر صادر بمقتضاه .
- كل محالفة لاي حكم من احكام هذا القانون او نظام او امر صادر بمقتضاه لم تعين لهاعقوبة
 خاصة يعاقب عليها بغرامة لاتتجاوز العشرة دنانير .
- ٣ على قاضي الصلح ان يأمر الفريق المخالف بازالة المخالفة ضمن مدة يعينها له وفي حالة ذكوله ان يحكم على الطرف المخالف بغرامة لانتجاوز خمسة دنانير عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد المدة المعينة ويشترط في ذلك ان تكون هذه الغرامة بالاضافة لاية غرامة مفروضه بموجب الفقرة (٢) من هذه المادة ، او اية مادة اخرى من هذا القانون.

1970/1/4

الحسبن بطسلال

Service &

Est . .

Marin S. Langer

And the second of the second

the following the displacement of the second of the second

٢ – تقدم الطلبات الى المسجل بنفس الطريقة المبينة في المادة (١٩) فقرة (٢) و يجب ان تشمل
 انظمة الاتحاد الاحكام الواردة في المادة (٧٠) من هذا القانون -

٣ ـ يكون اعضاء الاتحاد هم اعضاء النقابات انفسهم ٣

- - مـ يتمتع الاتحاد بكافه الحقوق التي تتمتع بها نقابات العال المسجله بموجب هذا القانون بـ
- ٦ يحق للاتحاد العام لنقابات العال وللاتحادات النقابيه المهنيه المسجلة الانضام الى أية منظمـــة
 عمالية دولية مشروعة .

المادة ٣٧ــ تستبدل المادة (٩٠) من القانون الاصلي بالنص التالي :

المادة (٩٠) تعريفـــات

- ١ تعني عبارة و نزاع عماني و اي نزاع ينشأ بين صاحب العمل او اصحاب اعمال وبين العمال ويكون ذا علاقة بالاستخدام او عدمه او بشروط الاستخدام او احوال العمـــل او رفض صاحب عمل الدخول بحسن نية في المفاوضة مع نقابة عمال مسجلة .
 - ٢ وتعني لفظة ﴿ اضراب ﴾ توقف مجموعة من العال عن العمل بسبب نزاع عمالي .
- ٣ وتعني لفظة « اغلاق » اغلاق الحل الذي يستخدم فيه العمال او ايقـاف العمل او رفض
 صاحب العمل الاستمرار في استخدام اي عدد من الاشخـاص المستخدمين لديــه بسبب
 نزاع عمالي.
 - ٤ وتعني لفظة (خدمة المصلحة العامة) : ـ ـ
 - أ ــ "اية خدمة من خدمات المرافق العامة والمصلحة العامة .
 - ب. خدمة بريد او برق او هاتف.
- ج اية مؤسسة منتظمة او اي قسم من اقسامها تصان فيها سلامة المؤسسة او سلامه العيال
 المستخدمين فيها اثناء العمل.
- د اية خدمة اخرى من خدمات المصالح العامة التي يصدر مجلس الوزراء اعلانا بها في
 في الجريدة الرسمية .
 - ه ... وتعني كلمة و مجلس تا مجلس التوفيق المشكل بمقتضى هذا الفصل :
- ٢ وتشمل لفظة و قرار وحكماً مؤقتاً او نهائياً تصدره محكمة صناعية بشأن اي نزاع عمالي
 او اية مسألة تتعلق به و
- - ٨ تطلق عبارة والمثالة المنهاك المستعلقة على المعال المسجلة بمقتضى هذا القانون ه

ج - اذا كانت شركة مساهمة :-

١ ـــ ان تكون من الشركات المساهمة المؤسسة في المملكة .

٢ ــ وان تكون اكثرية اعضاء مجلس ادارتها من الأردنيين .

٣ ــ وان لا تقل نسبة مساهمة الاردنيين في رأسمالها عن ٦٠٪.

المادة ٥ – على كل من يرغب في ممارسة مهنة الوكالة او الوساطة التجارية وتتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون ان يتقدم الى الوزارة بطلب على نسختين يتضمن المعلوم ات التالية : ـــ

أ 🔃 اسمه وعمره وجنسيته وعنوانه التجاري ومحل اقامته .

ب ــ اذا كان وكيلا لشركة او وكيلا لتاجر له مركز رئيسى خارج المملكة يذكر اسم الشركة الموكلة ومركزها الرئيسي وعنوانها النجاري والبلد الذي تأسست فيه او اسم التاجر الموكل وجنسيته وعنوانه التجارى وعمل اقامته .

ويجب ان يرفق بالطلب في هذه الحالة : ـــ

١ ـــ صورة عقد الوكالة يصدق الوكيل نفسه على مطابقتها للاصل امام الموظف المختص في الوزارة .

٢ ــ ترجمة لهذه الصورة الى اللغة العربية مصدقة رسمياً لدى الجهات المختصة .

ج ــ اية معلومات اخرى قد تطلبها الوزارة .

المادة ٣ ــ يصدر الوزير قراره بشأن الطلب خلال شهرين من تاريخ تقديمه .

الماده ٨ – يسجل الموظف المختص في الوزارة محتويسات الطلب في السجل الحاص ويحتفظ بنسخة منه مسح الاوراق الثيوتية الاخرى ويعيد الى صاحب العلاقة النسخة الثانية بعد التصديق على أنها •طابقة للاصل ويستوفى رسم تسجيل بموجب الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون .

المادة ٩ – على الوكيل ان يتقدم بطلب تسجيل كل اضافة او تعديل او تبديل يتعلق بالمعلومــات الواردة في الطلب أو عقد الوكالة او الارتباطات المنصوص عليها في المواد (٤ وه و٧) وذلك خلال شهرين من تاريخ حصول الاضافة او التعديل او التبديل وتعطى الوزارة اشعارا بدلك دون استيفــاء أي رسم. ويصدو الوزير قراره خلال شهرين من تاريخ تقديم الطلب .

المادة ١٠ - لا يجوز لاية شركة او شخص ان يمارس مهنة الوكالة او الرساطة التجارية أو يدعي كونه وكيلا لاحدى الشركات المؤسسة خارج المملكة او وكيلا لتاجر له مركز رئيسي خارج المملكة ولا ان يستفيد من هذه الصفة في معاملاته ويحابزاته مع الدوائر الرسمية والمحاكم والمؤسسات التجارية ما لم يكن قد اتم اجراءات التسجيل وفق احكام هذا القانون : ويجب ان يشير الى رقم تسجيل وكالته في المزاسلات والفواتير والبيانات الصادرة عنه بهذه الصفة :

خدالمية للنطائمة الملكة للأدون المائمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور . وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب ، نصادق على القانون الآتي ، ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة ،

قانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٥

قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون (قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٦٥) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ١ ـــ أ ـــ يقصد بعبارة « الوكيل التجاري » الواردة في هذا القانون .

الوكيل بالعمولة .

الوكيل الموزع لحسابه الخاص .

الوكيل الموزع لحساب شركة اجنبية او لحساب تاجر له مركز رئيسي خارج المملكة . الوكلاء الآخرون الذين يتعاطون اعمالا مماثلة .

ب ـ يقصد بعبارة « الوسيط التجاري » الواردة في هذا القانون كل من يتعاطى مهنة التوسط في اجراء العقود التجارية بين طرفين دون ان يلحق به شيء من تبعتها .

ج - تعني كلمة و الملكة و المملكة الاردنية الهاشمية .

د – تعني كلمة و الوزير » وزير الاقتصاد الوطني .

هـ تعني كلمة و الوزارة و وزارة الاقتصاد الوطني .

المادة ٣ — ينحصر تعاطي مهنة الوكالة او الوساطة التجارية بالاشخاص المسجلين في السجل الخاص لدى الوزارة حسب احكام هذا القانون. ولا يشمل ذلك من يتعاطى مهنة وكالة او وساطة التصدير.

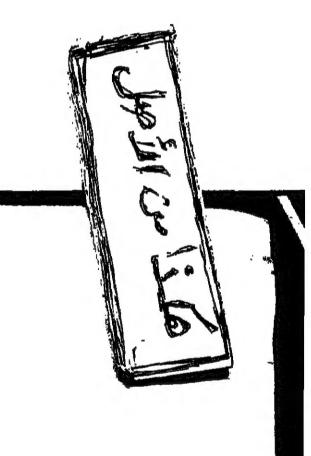
المادة ٤ ــ يجب ان تتوفر في الوكيل او الوسيط الشروط التالية : ــ

أ - اذا كان شخصاً طبيعياً - ان يكون اردني الجنسية ولا يقل عمره عـــن عشرين سنة ويقيم فعلا في المملكة وله محل تجاري فيها وان يكـــون مسجلا في احــــدى غرف التجاره او الصناعة :

ب- اذا كان شركة تجارية عادية : ــ

 ١ - ان تكون اكثرية الشركاء فيها من الجنسية الاردئية واكثرية المديرين من الاردئيين
 الدين لهم حق الادارة والتوقيع بصورة لا تقل عن حق الادارة والتوقيع المماوح لاي من المديرين الآخرين .

٧ – ان تكون الشركة مؤسِية في المملكة ومركزها الرئيسي فيها ه



خور السير للعلك منك الملكة للفرونية المائمية

بمقتضي المادة (٣١)من الدستور وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٥

قانون معدل نقانون تصرف الاشخاص المعنويين

في الاموال غير المنقولة

◇◇▶◆**◇**◇

المادة ١ ـــ يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تصرف الاشخاص المعنوبين في الاموال غير المنقواــــة لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٥٣، المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصــــلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ ــ يلغي ما جاء في المادة السابعة من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : ــ

المادة ٧ ـــ

- اعتبارا من ثاريخ العمل بهذا القانون ، لا يجوز لاية جمعية خيرية او هيئة دينية او شركة او مؤسسة اردنية كانت ام غير اردنية ان تحرز او تتملك بطريق الشراء او الوصية او الهبسة او الحكر او الوقف او باية طريقة اخرى ولا ان تتصرف بصورة مباشرة او غير إمباشرة في اية اموال غير منقولة تقع ضمن سور مُدينه القدس القديمة .

ب على الرغم مما ورد في المادتين السادسة والثامنة من القانون الأصلي ومع مراعاة ما ورد في الفقرة السابقة من هذه المادة ، لا يجوز لاية جمعية خيرية او هيئة دينية او شركة او مؤسسة اردنية كانت ام غير اردلية ان تحرز او تتملك بطريق الشراء او الوصية او الهبة او الحكر او الوقف او باية طريقة اخرى ، ولا ان تتصرف بصورة مباشرة او غير مباشرة في اية اموال غير منقولة تقع داخل منطقة امانة القدس او منطقة التنظيم الخاصة بها الا اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك بتنسيب اللجنة المنصوص عنها في المادة (٣) من هذا القائد وقرار على السوزراء :

ج ــ الاموال غير المنقولة المسجلة في دوائر التسجيل عند نفاذ هذا القانون باسم الجمعيــــات او الهيئــــات او المؤسسات الملكورة في الفقر تين السابقتين فان لهــــا ان تنصرف فيها كالسابق :

المادة ١١ – يتوجب على كل مستوردان يلكر في كافة المعاملات التي يتقدم بها الى جميع دواثر الدولة بما في ذلك طلبات رخص الاستيراد اسم الوسيط او الوكيل او الممثل الشركة او التاجر او المحل الذي يستورد منه ورقم تسجيل الوساطة او الوكالة في السجل المختص . واذا كان الاستيراد تلد تم من قبل المستورد مباشرة دون وكيل او وسيط فيتوجب على المستوردان يبرز المدائرة المختصة جميع المراسلات والمستندات التي تثبت أن الشركة او المحل المصدر لم يدفع او يلتزم بدفع أية عمولة لاي وكيل او وسيط .

المادة ١٢ – لا يجوز للشركات المؤسسة خارج المملكة والمسجلة لدىمراقبالشركات بموجب قانون الشركات : ان تتعاطى في المملكة بالاضافة الى اعمالها تمثيل شركات اخرى مؤسسة في الحسارج ، بعد نفاذ هذا القسانون

المادة ١٤ – أ – يلغي الوزير تسجيل اي وكيل او وسيط اذا فقد احـــد الشروط الواجب توغرها بموجب هذا القانون في الوكيل او الوسيط او اخل به .

ب ــ يلغى تسجيل الوكيل او الوسيط بطلب من وزارة المالية/الجمارك او اية دائرة اخرى مختصة اذا ثبت لها أنه ارتكب عنقصد او ساعد على او اشترك او توسط او تدخل في اية مخالفـــة لاحكـــام قانون الجاركوالمكوس او جرائم الاستيراد والتصدير .

المادة ١٥ – مع مراعاة احكام المادة (١٣) من هذا القانون ،كل من يقوم بأعمال الوكالة اوالوساطةالتجارية دون أن يكون مسجلا بالصورة المبينة ليه يعاقب من قبل المحكمة المختصة بغرامة لا تقل عن ثلاثماية دينار :

المادة ١٦ ــ كل من يخالف احكام للواد (٧ و ٩ الى ١٢) من هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن مئـــة دينار .

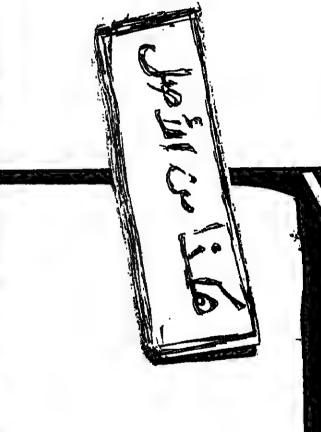
المادة ١٧ – يجوز لمن يتعاطون مهنة الوكالة او الوساطة التجارية المسجلين تأسيس نقابسة لهم على أن تحـــدد صلاحياتها وواجباتها وتنظيم شؤونها وشروط الانتساب اليها والرسوم التي تجبيها وغير ذلك مـــن الامور المتعلقة بها بموجب نظام داخليخاص يوافق عليه الوزير .

المادة ١٨ – لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ان يصدر من وقت لآخر الأنظمة الضروريةلتنفيذ هذاالقانون. المادة ١٩ – رئيس الوزراء ووزراء العدلية والاقتصاد الوطني والمالية/الجمارك مكلفون بتنفيذا حكام هذاالقانون.

احتين طيال

1970/1/0

وزير الاقتصاد الوطني من وزير الماليسة الماليكارك ، وزير المدليسة وتيس السوزراء عادل الشايلة عادل عادل الشايلة عادل الشايلة



خد الحديدُ اللقالِ من الملك الله الله الله المركة

بمقتضى المادة (٤) من قانون الرسوم على المنتجات المحلية المؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٣ وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٣

نظـــام رقم (٤) لسنة ١٩٦٥]

نظام رسوم الانتاج المحلى على محضرات الغسيل السكيماوية المعدل

صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الرسوم على المنتجات المحلية المؤقت رقم ٦ لسنة ١٩٦٣

المادة ١ ـ يسمى هذا النظام (نظام رسوم الانتاج المحلي على محضرات الغسيل الكيهاوية المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع النظام رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٧ _ يلغى ما جاء في المادة السادسة من النظام الاصلي ويستعاظ عنه بما يلي . _

المادة ٦ ـــ أ ـــ لايجوز اخراج محضرات الغسيل الكيماوية المصنوعة من المعمل الا بموافقة مأمور جمرك المعمل الخطية وبعد تنفيذ الشروط التالية . ـــ

١ ــ توضع المحضرات في علب او اوعية من النموذج الذي تو افق عليه السلطة وحسب
 الشروط التي تقررها .

٧ - تميز العلب او الاوحية بالعلامة التجارية المسجلة للشركة او المعملوة طوق ببندرول صادر عن السلطة وفق الكيفية التي تقررها ولكن في حال تعذر الصاق البندرول بسبب طبيعة الوعاء يصار الى ختمه او شمعه او شمعه او ترصيصه وذلك حسب الشروط والكيفية التي تحددها السلطة وفقا لنوعية الغلاف .

٣ - تحقق رسوم الانتساج على محضرات الغسيل المصنوعة حسب الفئسات والاوزان المنصوص عليها في جدول الرسوم الملحق بالنظام وتستوفى تلك الرسوم عند تسليم المبندرول لتطويق العلب او الاوعيسة على انه يجوز للسلطة اذا استدعت ظروف العمل ذلك ان توافق على استيفاء الرسوم في موعد اخر لاينجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تسليم البندرول للالصاق على الاوعية الفابلة لذلك ، او مهم تاريخ ختم الاوعية الانخرى او وسمها او شمعها او ترصيصها حلى ان يقدم صاحب المعمل او الشركة في هذه الحالة كفالة بنكية بقيمة الرسوم المتحققة في الموعد المحدد :

المادة ٣ ــ يلغى ماجاء في المادة (١٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ــــ

111cs 71 -

أ ــ اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون يحتفظ وزير المالية / الاراضي والمساحة بسجل واف يبين فيه اوصاف وغايات الجمعيات الخيرية والهيئات الدينية والشركات والمؤسسات سواء أكانت اردنية او غير اردنية ومقدار ما تملكه او تتصرف به من اموال غير منقولة .

ب - على مجلس الوزراء ان يشكل لجنة خاصة مؤلفة من وزير المالية ووزير الاقتصاد ووزير الداخلية ورئيس محكمةالتمييز وعافظ القدس ومدير الاراضي والمساحة لتقسديم التنسيب المنصوص عنه في المادة (٢) من هذا القانون وتدقيق السجل المذكور في العقرة (أ) من هذه الماده بقصد التأكد من ان ما تملكه او تتصرف به او تحرزه الجمعيات والهيئات والشركات والمؤسسات الارداية وغير الارداية من الموال غير منقولة لا يزيد عن القدر الضروري لاعمالها.

ج — اذا اقتنعت اللجنة المذكورة في الفقرة « ب » من هذه الماده ان اية جمعية او هيئة او شركة او مؤسسة قد احرزت مالا غير منقول اكثر مما تحتاج اليه لاعمالها فيحق للجنة ان تقرر بيع هذه الاموال الزائدة بالمزاد العلني ورد ثمنها بعد حسم مصاريف البيع والنفقات الاخرى الى اصحاب الاستحقاق في تلك الجمعية او الهيئة او الشركة او المؤسسة المختصة .

1970/1/0

احتين بطسلال

رئيس الوزراء بهجت التلهوني

Bearing a formation and

Supplied the State of the State

But the state of the state of the

ب على صاحب المعمل ان يسجل في سجلات معمله ما تطلبه السلطسة من تفاصبل تتعلق بالمحضرات وغيرها من مسئلز مات العمل والسلطة ان تطلع مباشرة او بو المطسة مندوبيها من موظفي الجمارك على السجلات في اي وقت ولا يجوز لصاحب المعمل او مستخدميه ان يبطلوا اي شيء من السجلات او يمحوا او بشطبوا او يقيدوا اي قيد فيها الا اذاكان ذاك بمثابة تصحيح خطأ وبعد اخد موافقة السلطة التي لها حق تعيين طريقسة التصحيح.

جــ لايجوز اتلاف محضرات الغسيل الكياوية او اية مواد اولية تدخل في صنعها او تركيبها
 الا بموافقة السلطة وتحت اشرافها او اشراف مندوبيها .

منت عن كل كيلو غرام معبأ بعلب او اوحية اخرى بالاقيسة التي توافق عليها السلطة ... • ٤٠

احتين بطسلال 1918/17/14 رئيس الـــــوزراء ووزيــــــر العدلية سليم البخيت هاشم الجيوسي بهجت التلهوني وزير السدفاع ووزير المواصلات الانشــــاء والتعمير الاجتماعيـــة والعمــل التربيـــة والتعلــــــ نظام الشرابي كامل محى الدين أمين يولس الحسيبي بشير الصباغ محمد نزال العرموطي قدري طوقان صلاح ابو زید وزير دولــــة لشؤون احمد اللوزي

خودالمسير للنك منك الملكة للناءونية المائمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣٪١٢/١٢٤/ نأمر بوضع النظام الآتي : –

نظام رقم (٥) لسنة ١٩٦٥

نظام هيآة العلماء المعدل

صادر بموجب المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام هيأة العلماء المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع نظام هيأة العلماء رقم (١) لسنة ١٩٥١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية :

احتين طيسلال	1978/17/4	'Y
رئيس الــــــوزراء ووزير العدليـــــة بهجت التلهوئي	امــــة المالنــــــة	وزيـــــر وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	والتعمير الاجتماعيــــة والعمل	وزير الدفــــاع وزيــــاء ووزير المواصـــالات الانشـــاء نظام الشرابي كامل محي ال
, y		وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
صلاح ابو زید دولـــــة لشؤون ساسة الــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		ورير وز
احمد اللوزي	عادل الشمايله	الزرامــــــة الا خالد الحاج حسن

نحد المسير للفلك مشك الملكة للفادونية المحائمية

1970/1/8

بمقتضى المادة ١١٤ من الدستور و بناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢/١/٥٢٥ لأمر بوضع النظام الآتي : _

نظام رقم (٦) لسنة ١٩٦٥

نظام معدل لنظام اللوازم والانشاءات للقوات الاردنية المسلحة

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اللوازم والانشاءات للقوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع النظام رقم (٤٧) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيا يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من ناريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٣ــ مكررة) المضافة الى النظام الاصلي بمقتضى المادة (٤) من النظام رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها كفقرة (د) .

د – وفي الحالات المستعجلة التي تمولها القيادة العربية الموحدة يجوز لمجلس الوزراء تفويض القائد العام تشكيل لجان خاصه لهذه الغاية لا تتقيد باحكام انظمة اللوازم والانطمة المالية المعمول بها .

المحتين بطسلال

	وزيـــــر	وزيـــــــــــر الاشغال العــــــــامة	,—— <u>-</u> -
ووزير العدليـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	هاشم الجيوسي		
	وزين الشاورن	وذيـــــر	ير الدفــــاع
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الاجــــاماعية والعميا	الانشـــــاء والتعمير	زيسسر المواصسلات
الشير الصباغ		كامل هي الدين	نظام الشرابي
)	- وزي	ـــر وز <u>يـــــــــ</u> ــ	
	-		

صلاح ابو زيد لمشؤون رئساسة الوزراء

🛴 😁 🦰 احمد اللوزي

بمقتضى المادتين ١١٤ و ١٢٠ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٪١ /١٩٦٤ نأمر بوضع النظام الآتي . –

نوالمسير للفعل منك إلىكة للفادونية المحاتمية

نظام رقم (۷) لسنة ۱۹۲۵:

نظام مكتب التسويق الزراعي المعدل

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام مكتب التسويق الزراعي المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع النظام رقم ٧٩ لسنـــة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٥/١/١ :

المادة ٧ ــ تعدل المادة ٧ من النظام الاصلي باضافة الجملة التالية الى اخرها . (اما المنتجات الزراعية والمواد الغذائية الاقتصادية المربية) .

استين المسلال		1970/1/4
ه ووزيرالعدليه	وزيــــــر وزيــــــــــر الله العامــة الماليـــــــــــ الماليـــــــــــ الماليـــــــــــ الماليــــــــــ المحياة المحيات المحياة المحيا	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــــــر وزيـــر الشــــ الانشـــاء والتعمــــــير الاجـــهاعيـــا كامل محي الدين	وزير السلطـــــاع ووزير المواصــــــلات لظام الشرابي
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــر الداخليــــــة
وزيـــر دولـة لشؤون رئاسة السيوزراء المحمد اللوزي	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیــــــر الزراعـــــة شمالد الحاج حسن

نحد المسيرُ للفلك منكرُ المنكة للفرونية المائمية

بمقتضى المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١/٢ نأمر يوضع النظام الآتي : _

نظام رقم (۸) اسنة ١٩٦٥

نظام مراقبة الاستيراد المعدل

صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام(نظام مراقبة الاستيراد المعدل لسنة ١٩٢٥) ويقرآ مع نظام الدفاع رقم (٧)لسنة ١٩٤١ المشار اليه فيما يلي،بالنظام الاصليوما طرأ عليه من تعديلات كنطام واحد ويعدل به من تاريخ ١/١/١٩٦٥

المادة ٢ – تعدل المادة (٨) من النظام الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة التالية اليها تحت رقم (ب)

(ب) عندما يكون منشأ البضاعة احدى بلدان السوق العربية المشتركة ، يمارس رئيس الوزراء او من
يخوله ، الصلاحية المشار اليها بالفقرة (أ) من هذه المادة بصورة لا تتعارض مع قرارات مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية .

1970/1/4

كمتين بطسلال		11	110/1/
رئيس الــــــوزراء ووزير العدليــــة بهجت التلهوني وزيـــــر التربية والتعلـــــيم بشير الصباغ وزيــــر الاعــــر	وزيـــــه المانيـــــه هاشم الجيوسي وزير الشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الحارسي	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
ر، دولة لشـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ولي	ئـ وزيـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ولايــــــر مسر ازراءــــــة

خدالمسير للفلك ملك الملكة للفلانية الماتمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣٪١٩٦٤/١٢ نأمر بوضع النظام الآتي : –

نظام رقم (٥) لسنة ١٩٦٥

نظام هيآة العلماء المعدل

صادر بموجب المادة (۱۲۰) من الدستور

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام (نظام هيأة العلماء المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع نظام هيأة العلماء رقم (١) لسنة ١٩٥١ المشار اليه فيما بلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية :

استين المسلال	1978/14/44
رئيس الـــــــوزراء ووزير العدليــــــة بهجت التلهوني	وزيـــــر وزيـــــر وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الدفي الشرون وزير الدفي الدفي الاجماعية والعمل ووزير المواصيلات الانشاء والتعمير الاجماعية والعمل لفظام الشرابي كامل عي الدين المين يونس الحسيبي
مــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	- 175 }
ر دولــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزي وزي وزيــــــ وزيــــــــ وزيــــــــــ وزيــــــــــ

خورالمسيته للفعل ملك الملكة للفادونية المحاتمية

بمقتضى المادة ١١٤ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢ /١٩٦٥/١

نظام رقم (٦) لسنة ١٩٦٥

نظام معدل لنظام اللوازم والانشاءات للقوات الاردنية المسلحة

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اللوازم والانشاءات للقوات المسلحة الاردنبة لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع النظام رقم (٤٧) لسنة ١٩٦١ ألمشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

0.00			
رثيس الـــــوزرم		وزيـــــــــــر الاشغال العــــــــامة	و <u>زي</u> ــــــر المبحــــــة
ووزير العدليـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	هاشم الحيومي	سليم البخيت	امين مجج
وزيــــــر	وزيــــــــــــر الشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الدفـــــاع ووزيــــر المواصـــلات
التربيــة والتعلـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	· *.	كامل عي الدين	نظام الشرابي
	ية الام	ة الحاربو	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
صلاح ابو زید پر دولسست		-ر · · وز <u>ي مسي</u>	وز <u>ینت کیتا.</u>

نحد السير للفعل منكر الملكة للفرونية المحاتمية

بمقتضى المادتين ١١٤ و ١٢٠ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢/٢/١٩٦٤ نأمر بوضع النظام الآتي . –

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٦٥

نظام مكتب التسويق الزراعي المعدل

المادة ١ ـ يسمى هذا النظام (نظام مكتب التسويق الزراعي المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع النظام رقم ٧٩ لسنـــة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١١/١/١٥٥٠ :

المادة ٢ ــ تعدل المادة ٧ من النظام الاصلي باضافة الجملة التالية الى اخرها . (اما المنتجات الزراعية والمواد الغذائية التي منشأها احدى بلدان السوق العربيه المشتركة فنطبق عليهما قرارات وتوصيات مجلس الوحمسدة الاقتصادية العربية) .

احتين بطسلال 1470/1/4 الاشغال العامــة

كامل محي الدين نظام الشرابي :

رئاسة السسوزراء الاقتصاد الوط_____ي احمد اللوزي عادل الشمايلة خالد الحاج حسن

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٣ــ مكررة) المضافة الى النظام الاصلي بمقتضى المادة (٤) من النظام رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها كفقرة (د) . د ــ وفي الحالات المستعجلة التي تمولها القيادة العربية الموحدة يجوز لمجلس الوزراء تفويض القائد العام تشكيل لجان خاصه لهذه العاية لا تتقيد باحكام الظمة اللوازم والانطمة المالية المعمول بها . 1970/1/5 *الحنيد بيطيطال*

لشؤون رئساسة الوزراء المُعَامُلُهُ المُعَالِلةِ ن احمد اللوزي

خالد الخاج احس

بهجت التلهوني سليم البخيت امسين مجبج صلاح ابو زید وزيـــــــر دولــــة لشؤون.

نحدار فمير للفك منك الملك للفادن المائمية

بمقتضى المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١/٢. نامر بوضع النظام الآتي : –

نظام رقم (۸) لسنة ١٩٦٥

نظام مراقبة الاستيراد المعدل

صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

المادة ١ – يسمى هذا النظام(نظام مراقبة الاستيراد المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرآ مع نظام الدفاع رقم (٧)لسنة ١٩٤١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنطام واحد ويعسل به من تاريخ ١٩٦٥/١/١ المادة ٢ – تعدل المادة (٨) من النظام الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة التااية اليها تحت رقم (ب)

(مه عندما يكون منشأ البضاعة احدى بلدان السوق العربية المشركة ، يمارس رئيس الوزراء او من يخوله ، الصلاحية المشار اليها بالفقرة (أ) من هذه المادة بصورة لا تتعارض مع قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية :

1970/1/4

كحتين بطسلال

-,-			
رثيس الــــــوزراء	وزيـــــر	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	!!
ووزير العدليـــــــة	الماليــــــــــــــــــــــــــــــــــ	1.0	4
بهجت التلهوني	هاشم الجيوسي	سليم البخيت	أمين مجج
وڙيــــــــر	وزير الفسيسيؤون		يــــر الدفاع
التربية والتعلـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الاجتماعية والعسسسل	الانشـــــاء والتعمير	ريسر المواصئلات
بشير الصباغ		كامل محي الدين	نظام الشرابي
وذيـــــر			<u> </u>
الامسلام	ـــــة	الخارجي	الخليسية
صلاح ابو زيد			8 52
زين دولة لشـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	1. (٠٠٠ وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	<u></u>
1.1	. <u>!!! </u>	الاقتصاد الوطبيي	رامينيسة 🖟 🖟

اعـــلان

بمقتضى الماده (٩٤) من الدستور

يعلن ان القانون المؤقمت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٣ (قانون الرسوم على المنتجات المحلية) المنشور في عدد الجريده الرسمية (١٦٨٤) الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٤ ، قد احيل الى مجلس الامة عملا بالمادة (٩٤) من الدستور ، فنال منه قبولا وبات بشكله المنشور في الجريدة الرسمية قانونا دائميا .

رتيس الوزراء بهجت التلهوني

اعلان

بمقتضى الماده (٩٤) من الدستور

يعلن ان القانون الموقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٣) (قانون معدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية) المنشور في هدد الجويدة الرسمية (١٧١٧) الصادر بتاريخ ٢٧/ ١٩٣٠/١٠، قد احيل الى مجلس الامة عملا بالمادة (٩٤) من الدستو. ، فنال منه قبولا وبات بشكله المنشور في الجريده الرسمية قانونا دائميا :

رئيس الوزراء بهجت التلهوني

امر دفاع رقع (۱) نسنة ١٩٦٥

صادر بمقتضى المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩

1470/1/1.

رئیس الوزراء بالوکالة هالم آبلجومی

